المواطنة والدولة العراقية ما بعد ٢٠٠٣ (دراسة فلسفية من أجل تأسيس مواطنة لمجتمع متعدد الثقافات)

أ.م. د. قيس ناصر راهي
مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

المقدمة:

يسعى هذا البحث إلى فهم المواطنة على وفق الحاجة الى حضورها، وهنا حضورها لا يعني استعمالها كمصطلح، بل حضورها بوصفها موضوعاً للبحث على وفق المتغيرات التي مهدت لاعادة التفكير بالمواطنة، وذلك لأن أسئلة المتغيرات الجديدة لا توجد لها اجابات في الفهم القديم، ولا يقصد بالفهم القديم المستوى المحلي فحسب، إنما على مستوى الفكر العالمي، إذ أن من جملة المتغيرات ما يتعلق بالهوية الثقافية وبشكل خاص في المجتمعات التي تحتوي على أكثر من هوية ثقافية، وهذا القول لا يعني أن الهوية لم تكن موجودة ووجدت اليوم، إنما هنالك عوامل قد ساعدت على بروزها .

لا يُعدّ مصطلح المواطنة من المصطلحات المبتكرة حديثاً، بل أنه مرتبط بالفكر السياسي القديم، وإن لم يبحث به تفصيلاً أما الجديد، فهو إعادة التفكير بالمواطنة، وفي هذا المقام تطرأ جملة من الأسئلة تتعلق بالموضوع منها: ما أسباب تجدد حضوره؟ وهل يمكن الحديث عن مواطنة في ظل عدم وجود مشاركة في صنع القرار السياسي؟ وهل هناك ضمان للتمثيل الملائم للهويات الثقافية المختلفة في ظل المواطنة؟ وما أهمية القول بالمواطنة متعددة الثقافات لحقوق الأقليات؟ وفي الشأن العراقي، لعل من أبرز منعطفات الدولة العراقية هو ماحدث في نيسان ٢٠٠٣م، إذ إن هذا التاريخ يمثل نهاية لحكم استبدادي عمل على قمع عدة هويات ثقافية تمثل مكونات رئيسة في الدولة العراقية، ويشكل ذلك الحدث بداية لتأسيس نظام ديمقراطي، وليس هذا فحسب بل كتابة دستور يعترف بكل مكونات الدولة وهذا ما تشهد به المادة الثالثة، إذ إن هذه المادة يمكن التعبير عنها بأنه آخر ما توصل اليه العقل السياسي الذي يعترف بكل مكونات الدولة . أما الحدث الثاني فهو احداث حزيران ٢٠١٤م، التي بينت وجود خلل في بنية النظام السياسي العراقي، حيث الاعتراف الذي اشير اليه في الدستور وبناء نظام سياسي ديمقراطي يعترف بالجميع لم يكن له حضور على ارض الواقع بالشكل المطلوب وذلك واضح من خلال سيطرة داعش على عدة محافظات عراقية، أما الحدث الثالث الذي نعيشه اليوم وهو مابعد داعش الحدث الذي ينتمي الى احداث ما بعد الحرب. وهنا يسعى هذا البحث الى التأكيد على ضرورة الاشتغال على احد اسباب نشوء الحدث الثاني بعد الحدث الثالث المتمثل بنهاية داعش، الذي من ابرز مشكلاته هو عدم تشكيل مواطن عراقي يعرف حقوقه وواجباته، لذا جاء هذا البحث ليحاول تقديم فهم للمواطنة من خلال بُعدين الأول نظري مفاهيمي يشتغل على وفق منظور فلسفي، والثاني عملي يحاول وضع معيار للعمل، على وفق التعدد الثقافي الذي يمتاز به المجتمع العراقي .

أولاً- مفهوم المواطنة :-

أ-فهم المواطنة: إن المواطنة كمصطلح له أبعاد متعددة، فمن الصعب تحديد تعريف واحد يشمل جميع معانيها واستعمالاتها، إذ هناك تفسيرات مجازية للمواطنة، وحين لا يمكن تحديد حدودها، فمن الممكن تحديد مركزها وجوهرها على وفق ما يأتي[1]:

أ-وضع قانوني رسمي يربط الأفراد بالدولة .

ب- مجموعة من الحقوق والواجبات القانونية المرتبطة بهذا الوضع .

ج- مجموعة من المسؤوليات المشتركة على وفق الاختلافات الثقافية .

ويمكن تحديد تاريخ عودة الاهتمام بمفهوم المواطنة بين فلاسفة السياسة الى عام ١٩٧٨م، إذ يمكن القول إن مفهوم المواطنة قد خرج من كونه موضة، ففي تسعينيات القرن العشرين أصبحت المواطنة (الكلمة الطنانة) بين المفكرين من جميع الأطياف السياسية[٢] .

جوهرياً، تشير المواطنة إلى العضوية داخل المجتمع السياسي، واليوم هذه العضوية في معظم الأحيان تُعبر عن العلاقة بين الفرد والدولة ذات السيادة[٣]. ومع تأكيد القول أن أهم أبعاد المواطنة هو ما يرتبط بالبعد السياسي، مثل عضوية الفرد داخل المجتمع السياسي، إلا أن ما يلاحظ راهناً هو شمول أبعاد أخرى للمواطنة في دائرة البحث . وإذا لم يكن هناك تعريف دقيق للمواطنة، فذلك لم يمنع البعض من تقديم فهم لها، إذ هناك من يفهمها من منظور اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي أو من منطلق الأيديولوجيا التي ينتمي إليها، ولهذا تعددّ الفهم باختلاف الزمان والمكان، فلكل زمان ومكان هناك فهم خاص مستند إلى طبيعة ظروفه .

قديماً، كانت المواطنة تُحدد على وفق النسب، فمجرد أن يولد الفرد على أرض معينة فهو مواطن، وعملياً كل دولة في العالم يُطبق فيها قانون الدم، الذي كان لأول مرة في أوروبا مع الثورة الفرنسية وينطبق هذا على الأطفال الذين يولدون من مغتربين[٤]. أما المواطنة اليوم ونتيجة اعادة التفكير بها فقد أتسع مجال بحثها لتشمل وتتداخل مع عدة مجالات معرفية، منها: الفلسفية، السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى وباتت تُحدد هوية الفرد، إذ أنها كما وصفها أحد الباحثين بقوله: "المواطنية شكل تتحدد به الهوية الاجتماعية- السياسية" [٥]. وقد يبدو أن المواطنة السياسية هي الشكل البارز من أشكال المواطنة، إلا أن هناك أشكالاً أخرى للمواطنة، منها: المواطنة القانونية، والمواطنة الاقتصادية، والمواطنة الاجتماعية. ويرتبط هذ الفهم بنهاية النصف الأول من القرن العشرين، فالمواطنة القانونية (مثل: المساواة أمام القانون) والمواطنة السياسية (مثل: حق التصويت) والمواطنة الاجتماعية (أنموذجها دولة الرفاه) [٦] .

١-المواطنة القانونية: في هذا السياق يمكن الحديث عن المواطنة القانونية ووضع المواطن القانوني الذي يُعرف من خلال طاعة القانون ودفع الضرائب، واداء الخدمة العسكرية، وأن تحدد هويته بوصفه عضواً في مجتمع سياسي أو أكثر على وفق ما متفق عليه في مجتمعه، وهويته غالباً ما تتناقض مع هويات معينة أخرى[٧]. وتقوم المواطنة على أساس ضمان الحماية السياسية والقانونية من السلطة القسرية، وتشمل الحماية من سلطة الأبوين والزوج ومن سلطة صاحب العمل، وبنفس القدر من الأهمية تشمل حماية الأقلية الثقافية [٨] . ومن حيث المبدأ تُعدّ المواطنة وضعاً قانونياً على الرغم من أن المنظرين السياسيين يسعون بنحو متزايد لعودة الاستعمال السابق للمفهوم، إذ أن الوضع القانوني متمثل بمنح الجنسية واعطاء حقوق في النظام السياسي للذين يعيشون فيه، وفي معظم الديمقراطيات الليبرالية الحديثة تتضمن المواطنة حماية حقوق الإنسان والحريات المدنية، وبالتأكيد لا تكون متاحة لجميع الأفراد الذين لهم حق الإقامة في الدولة أي لا توجد مساواة بين المواطن والمقيم، فالمواطن هو شخص يدين بالولاء لدولة ذات سيادة ويشارك في عملية صنع القرار السياسي[٩]، أما المُقيم فلا تنطبق عليه تلك الشروط . ويمكن القول أن أسباب ارتباط المواطنة بالبحث القانوني، لأنها أولاً وقبل كل شيء تحدد حضور وتمثيل الفرد قانونياً على أرض الدولة التي يتواجد عليها، قبل أن يرتبط بصفة سياسية أو اجتماعية، أي إنها تحدد هوية الفرد بوصفه مواطناً من الناحية القانونية، ومن ثمّ ينتقل الاهتمام بالفرد المواطن من الناحية السياسية أو كما يعبر عنها بالمواطنة السياسية .

٢-المواطنة السياسية/ تعمل المواطنة السياسية على السماح بالتصويت وتحقيق حكومة تمثيلية، فضلاً عن ضمان الأمن مقابل التنازل عن الحق في العنف للدولة والافتراض المؤسس لها هو أن الحرية الشخصية هي منبع الحكم الرشيد وتأتي سلطة الحكومة من المواطنين، وقد اتسعت المواطنة السياسية في عدة دول من العالم مع تأكيد القول أنها مازالت تنتشر بشكل غير متساو في جميع أنحاء العالم[١٠] . ويمكن القول أن المواطنة السياسية "تُحدد علاقة الفرد ليس بفرد آخر(كما الحال بالنسبة إلى

الأنظمة الإقطاعية والملكية والاستبدادية)، ولا بمجموعة(كما في القومية)، بل بفكرة الدولة بشكل رئيس"[١١]. وإن المواطنة في الدول الديمقراطية هي المؤسسة التي تدعم القيم الأخلاقية المهمة للحرية الفردية، وتعمل على تحقيق المساواة والحكم الذاتي الجماعي داخل المجتمع المحدد اقليمياً، وتعمل على ضمان استمرارية النظم الديمقراطية لأجيال متعددة [١٢]. ومما هو مُلاحظ وجود تمثيل للمواطنة القانونية في المواطنة السياسية من خلال العلاقة بين الفرد والدولة ذات السيادة الضامنة للحقوق والواجبات التي تصاحب عضوية الشخص في المجتمع السياسي، لأنها تشير إلى الفرد ليس بوصفه مُطيعاً للقانون فحسب، إنما مشارك في العملية السياسية، واليوم قُبلت المواطنة بشكل عام بهذا المعنى، وبهذا تقتصر على الأفراد الذين هم مواطنون للأنظمة الديمقراطية، التي تُعبر عن مشاركة فاعلة في الحياة السياسية، في حين أن الشخص يكون مواطنا قانونياً في دولة غير ديمقراطية من خلال جواز السفر مثلاً من دون المشاركة في صناعة القرار السياسي[١٣] . وتماهياً مع المواطنة السياسية المرتبطة بالفهم السياسي للمواطنة، فإن المواطن لا يعرف بهذا المفهوم الا إذا كان مشاركاً في صُنع القرار السياسي من خلال المشاركة في الانتخابات ومراقباً للأداء الحكومي، أما الفرد الذي لا يشارك في صنع القرار ولا يهتم بشؤون دولته فهو مواطن من الناحية القانونية وليس من الناحية السياسية .

٣-المواطنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:- أما المواطنة الاقتصادية فتُعنى بالحقوق الأساسية المركزية لتنمية المواطنة وهي الحقوق المهددة بشكل مباشر من الليبرالية الجديدة، التي تهدف لتوجيه تيار يتحرك نحو العولمة، وفي جزئية منها هناك المواطنة الصناعية التي تعمل على ضمان حقوق العمال من الرأسمالية وتوفير الصحة والأمن للمتقاعدين من خلال اعادة توزيع المكاسب الرأسمالية واستخدام الدولة كوكيل للاستثمار[١٤] . وهناك المواطنة الاجتماعية، وبتعبير أدق البعد الاجتماعي للمواطنة بالمقابل من خطابات العنصرية، بمعنى آخر أن المواطنة الاجتماعية بحاجة إلى اعادة النظر فيها بصورة متكررة، لتشمل التحديات المعاصرة مثل نقد الأيديولوجية من مختلف أنحاء الطيف السياسي، ومن ناحية أخرى، متابعة الضرورات البنيوية الناتجة عن العولمة[١٥] . وتأخذ المواطنة عدداً من الأشكال الأخرى، التي منها المواطنة الثقافية، ولاسيما دراسة حالة تمكين الوجود –الهجرة- وتنظم الوسائل الحكومية لإنتاج المواد الثقافية[١٦] .

ب-حضور مفهوم المواطنة: كما سبقت الاشارة إلى أن حضور مفهوم المواطنة يعدّ نتيجة للتطورات التي حدثت في أماكن عديدة في العالم، وأن سلامة الديمقراطيات الحديثة واستقرارها لم تعُد متوقفة على عدالة مؤسساتها فحسب، إنما على خصال مواطنيها ومواقفهم أي من جهة احساسهم بهويتهم الخاصة وموقفهم تجاه أشكال من الهويات الثقافية المنافسة لها ومدى استعدادهم أيضاً للتسامح والعمل سوية مع من يختلف عنهم، وكذلك مدى رغبتهم في المشاركة في المسار السياسي من أجل الخير العام واخضاع السلطة السياسية إلى المساءلة، ومن جهة أخرى استعدادهم للتحكم في رغباتهم وتحمل المسؤولية تجاه مطالبهم الاقتصادية وتجاه اختياراتهم الشخصية التي تؤثر على صحتهم وعلى المحيط الذي يحيون فيه[١٧] . ومع الليبرالية كان الشخص يُعرف بمواطنيته عند مشاركته في الانتخابات وهذا ما يعبر عنه بالنظام الديمقراطي، ومع أنموذج الدولة الأمة كانت الهوية السائدة هي هوية واحدة تمثل هوية الأغلبية، وهذا ما أنتج السؤال الآتي: ما هو مصير الهويات الأخرى في ظل هكذا نوع من المواطنة؟ هذه الأسئلة وغيرها دفعت لحضور مفهوم المواطنة متعددة الثقافات إلى دائرة البحث .

ثانياً- العراق والحاجة الى التأسيس للمواطنة:-

يبدو أن لجوء بعض الباحثين إلى النظريات القديمة في معالجة مشكلات العصر لا تؤدي في كل الأحوال الى نتائج مرجوة، وهذا ليس انتقاصاً من تلك النظريات بقدر ما هو انصافاً لها، لأنها قد اهتمت بمشكلات عصرها وقدمت معالجات على وفق زمانها ومكانها، أما العصر الذي ننتمي إليه فله مشكلاته أيضاً، التي هي الأخرى بحاجة لدراستها برؤية جديدة على وفق متطلباته.

أ-العراق بوصفه دولة متعددة: إن العراق مابعد ٢٠٠٣م، لم يكن كما هو عليه قبل ذلك التاريخ، فوفق الدستور وبشكل خاص وفق المادة الثالثة منه عُرفت الدولة العراقية بأنها دولة متعددة القوميات والاديان والمذاهب، وبالنتيجة هي دولة تعمل لجميع مكوناتها وليس لجماعة أو مكون واحد، لكن هذا الاعتراف الدستوري بحاجة الى جهد نظري يُبين ويؤسس لهذا القول وفق الاختصاصات العلمية المتعددة. وهذا الاعتراف الدستوري بأن شكل الدولة العراقية دولة متعددة الثقافات اعتراف بأن العراق دولة تحتوي على عدة هويات ثقافية وليست ثقافة واحدة، إذ يقول احد الباحثين : "إن العراق على الصعيد الاثني، كمجمل الشرق الاوسط، وبخلاف رأي واسع الانتشار، أقل تجانساً بكثير مما يُعتقد، ولزمن طويل، تمت مسايرة فكرة وكأن العراق لا يتكون إلا من العرب والاكراد والتركمان والاشوريين الكلدان، في حين كشفت الدراسات الحديثة بأن العراق يتكون من ٦٤ جماعة اثنية ودينية "[١٨]. وعند النظر في تاريخ العراق منذ منتصف القرن العشرين، يمكن تحديد رأيين بشأن طبيعة الدولة، إذ يعتبر الرأي الأول إن عمليتي بناء الدولة والأمة في العراق كانتا ناجحتين، وتمخضتا عن ظهور هوية قومية عراقية، الى جانب بزوغ عراق ذي مؤسسات حكومية على الطراز الغربي، اما الرأي الاخر فمفاده أنه (منذ البداية كان عراق مابعد عام ١٩٢٠ مجرد خدعة)[١٩] . لكن مع تأكيد القول أن نظام البعث ماقبل ٢٠٠٣م قد أرسل رسالة لمكون رئيس في الدولة العراقية تمثلت تلك الرسالة في إنه ليس أمامهم سوى التبرؤ من تراثهم الثقافي لكي يصبح بإمكانهم أن يتمتعوا بالمزايا التي تمنحها الدولة، وعلى الرغم من أن هذه الرسالة قد وجهت الى مكون بذاته، إلا أنها قد شملت مكونات أخرى[٢٠]، أما مابعد ٢٠٠٣م فإن النظام السياسي العراقي حاول انصاف جميع مكوناته، وهنا القول بالمكونات لا يعني العمل على تفتيت الهوية الجامعة، إنما التأسيس لها مع المحافظة على الهوية الفرعية للمكونات في ظل دولة عراقية ذات هوية تحتوي الجميع وفق اسس المواطنة، وبالنتيجة الاعتراف بإن العراق دولة تحتوي عدة هويات ثقافية وليست ثقافة واحدة، وهنا يُطرح سؤال ما شكل المواطنة التي ستكون عليه الدولة المتعددة؟

ب- الحرب على داعش وامكانية إعادة بناء المواطن: يرسم أغلب الأفراد صورة عن الحرب، بأنها سبب لخراب الأوطان، وما تعكسه من انهيار للبنى التحتية والفوقية، وهذه الصورة لا يمكن انكارها، لكن هناك صورة اخرى ، فمن خلال الحرب يمكن اعادة بناء الوطن والمواطن، وهذا ما حدث في بعض دول العالم الغربي، مثل اميركا بعد الحرب الاهلية والمانية بعد الحرب العالمية الثانية، فضلا عن عدة دول اخرى، مع تأكيد القول أن المجال هنا ليس للمقارنة بين العراق والتجارب الدولية الاخرى . ويبين أحد مفكري السياسة بأن للحرب دور مهم في عملية بناء الدولة، إذ يقول" كانت الحروب ومتطلبات الأمن القومي مصادر بارزة لبناء الدولة في التاريخ الأمريكي، إذ شهدت الحرب الأهلية الأمريكية والحربان العالميتان، والحرب الباردة حدوث عمليات مكثفة لبناء الدولة الأمريكية، هناك بالتأكيد أمثلة واضحة لحدوث الشيء نفسه خارج العالم الغربي، كما في اليابان .....، أو كما في دخول نابليون الى مصر، الذي أدى الى جملة الإصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر" (٢١) . ويمكن أن تعمل الحرب على إعادة بناء الأنظمة الاجتماعية في الدول المهددة بالحرب إذ يقول "التهديد بالحرب يجبر الدول على إعادة بناء أنظمتها الاجتماعية وفق توجهات مسيطرة في إنتاج التكنولوجيا واستخدامها، فعلى الدول مثلاً أن تتمتع بحجم معين لتقف في وجه جيرانها ومنافسيها مما يخلق عوامل قوية تدفع للوحدة" (٢٢). ومن خلال ما تم ذكره، يمكن القول رغم ما تحمله الذاكرة العراقية من مأساة الحروب، ولاسيما الحروب المعاصرة، إلا أنه يمكن استثمار الحرب على داعش بوصفها شكلا من اشكال توحيد المكونات العراقية وتشكيل مواطن عراقي يؤمن بالآخر ويؤمن بأن العراق دولة واحدة وفي الوقت نفسه دولة متعددة الثقافات، لأن الجميع قد اشتركوا بمحاربة داعش، والجميع قد عانى من داعش حتى من كان يشكل بيئة حاضنة .

ج- نحو سياسة لبناء المواطنة متعددة الثقافات: تم الاشارة في بداية البحث إلى أن إعادة مفهوم المواطنة إلى دائرة البحث ارتبط بأسئلة الهوية الثقافية، ومن هذه الأسئلة: كيف يمكن للمواطن أن يحافظ على هويته الفرعية في ظل هوية رئيسة؟ وما

الهوية الرئيسة؟ وما الهوية الفرعية؟ وهذه الأسئلة وغيرها قد ارتبطت بمفهوم المواطنة متعددة الثقافات، التي لم يجد لها الباحث اجابات عند المهتمين بالمواطنة قبل تسعينيات القرن العشرين . ولا تشير المواطنة في ضمن النظرية السياسية إلى الوضع القانوني فحسب، بل إلى المثل الأعلى المعياري أيضاً، إذ على من يحكم أن يكون شريكاً كاملاً في العملية السياسية، وهذا هو ما تتميز به الديمقراطية، وعلى وفق الشراكة فالأفراد الذين يحكمهم الملوك أو الحكام العسكريون المستبدون لا يُعدون مواطنين، لذلك فإن معظم المختصين قد عرضوا نظرية المواطنة بوصفها امتداداً للديمقراطية، التي تركز على المؤسسات والإجراءات السياسية، وأحد الموضوعات المهمة في المواطنة يتعلق بحاجة المواطنين الى المشاركة في الحياة السياسية، إذ إن معظم البلدان تُعدّ فيها المشاركة السياسية ليست واجبة والناس أحرار في المشاركة أو عدمها، وعلى هذا الرأي إذا كان الكثير من المواطنين غير مبالين فإن المؤسسات الديمقراطية ستنهار، وهناك موضوع آخر يتعلق بهوية المواطنين، إذ تهدف المواطنة إلى توفير وضع هوية مشتركة تساعد على دمج أفراد المجتمع، ومع ذلك، فإن بعض المنظرين تساءلوا عما إذا كانت المواطنة المشتركة يمكن أن تستوعب زيادة التعددية الثقافية للمجتمعات الحديثة[٢٣] . كما هو ملاحظ إن المواطنة تشير إلى العضوية في المجتمع السياسي، وبالتالي تحدّد العلاقة بين الفرد والدولة، وهنا طريقة لاستكشاف فكرة "المواطنة متعددة الثقافات" على وفق طبيعة هذه العلاقة من خلال أسئلة منها: ما الذي يقدمه الدستور ومؤسسات وقوانين الدولة لتكون متعدد الثقافات؟ ما التفاعل الثقافي على مستوى المواطن؟ ما أنواع المعرفة والمعتقدات والفضائل والسلوكيات على وفق تعدد الثقافات؟ ومن الناحية المثالية، ينبغي العمل في هذين المستويين معاً، ويمكن لأجل ذلك تشجيع الأشكال المرغوب فيها من التعددية الثقافية في مؤسسات الدولة وتعزيز الأشكال المطلوبة من التفاعل الثقافي ضمن الأفراد المواطنين[٢٤] .

تتضمن المواطنة متعددة الثقافات مطالب المشاركة في المؤسسات العامة والخاصة، وبأساليب تعترف بالهويات المختلفة وتؤكدها بدلاً من أن تنبذها، إذ إن كل الجماعات المهمشة ترغب بالمشاركة في المؤسسات نفسها التي تشترك بها الجماعات السائدة لكن بأساليب تحمي وتحترم الهويات المختلفة، مثل أن يقيموا مدارس بلغتهم أو ثقافتهم وأن تكون لديهم القدرة على استعمالها في المؤسسات القانونية والسياسية في العمل، وأن يُعاد اصلاح المؤسسات التمثيلية لكي تكون لديهم المقدرة على تمثيل أنفسهم والمشاركة الاجتماعية وممارسة ثقافتهم في العلن ومن دون تمييز أو عقوبة، واعادة صياغة المبادئ الدستورية الحقوقية وتطبيقها على وفق التعدد من خلال وضع حقوق للأقليات وحقوق للجماعات إن لزم الأمر [٢٥]. وبهذا فإن المواطنة متعددة الثقافات تعمل على حماية الأصل الثقافي من خلال التعليم والعرف واللغة والدين[٢٦] . ويتبين مما سبق إن المواطنة متعددة الثقافات جاءت استكمالاً للبحث في مفهوم المواطنة، إذ أن فهم المواطنة قد تطور عبر كل عصر يتم من خلاله استعادة مناقشة المفهوم بدءاً من العصور القديمة مروراً بالوسيطة والحديثة وحتى النصف الأول من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، فهو تراكم لأسئلة الماضي مع مشكلات العصر، التي دائما في تجدد مستمر، لذا ينبغي أيضاً تجدد البحث في المفهوم . وإن واحدة من مشكلات العصر اليوم تتمثل بالهوية الثقافية، فكيف يحافظ الفرد على هويته؟ وهل تكفي مشاركته بصنع القرار السياسي للاعتراف به كمواطن كما هو الفهم السائد اليوم عند البعض أم إن المشاركة لا تعني المساهمة بصنع القرار فحسب، بل المحافظة على الهوية الثقافية أيضاً، وهذه هي القضية الرئيسة التي تشغل المهتمين بالمواطنة متعددة الثقافات. ومن الواجب القول ان الدستور العراقي ٢٠٠٥، قد سمح لكل المكونات بالتعلم وفق لغتها وممارسة هويتها الثقافية كذلك. وإن مشكلات الواقع، اليوم، تفترض تقديم دعوات لتعزيز شعور الهوية المشتركة بوصفها وسيلة لبناء التماسك الاجتماعي في المجتمعات المتنوعة على نحو متزايد، والمواطنة ينبغي تشجيعها من بين أمور أخرى، مثل[٢٧]:-

١-تعزيز المواطنة من خلال التعليم في المدارس.

٢-تقديم شكل من أشكال التوافقية أو تقاسم السلطة، أو وضع اللغة الرسمية والترويج للشعور بالمواطنة متعددة الثقافات.

٣-تعزيز مفهوم متعددة الثقافات لتكون عادلة وفعالة وأكثر شمولية.

٤-وباختصار، إذا أريد للمواطنة أن تكون فاعلة فيجب أن تكون لكل الجماعات الثقافية، إذ هناك حاجة إلى مفهوم المواطنة متعددة الثقافات .

ثالثاً- تشكيل المواطن:

أ- الفضائل التربوية والتأسيس للمواطنة (التعليم مُرتكزاً): إن طبيعة المواطنة والتربية الملائمة لتحقيقها من بين المسائل الأساسية للنظرية السياسية المعيارية[٢٨]. وإن المفهوم المعياري للمواطنة يكتمل بمهمتين[٢٩]:

الأولى/ تحديد حقوق المواطنين والشروط التي تمنح أو تسلب هذه الحقوق، فحقوق المواطنة ينبغي أن تتضمن مستوى من التعليم المضمون، وهذه واحدة من نقاط التوافق في الخطاب المعاصر لعدالة التوزيع في التعليم .

الثانية/ وصف المُثل العليا والفضائل للمواطنين، التي ينبغي أن تحدد واجباتهم من أجل تأمين العدالة والاستقرار السياسي، وهذه المثل العليا والفضائل تشمل التعليم والتربية المدنية وبالنتيجة هي مجموعة المهمات المختلفة للمواطنة .

إن المهمة الأولى لمنظري المواطنة تتمثل بتحديد الفضائل المدنية المطلوبة لتحقيق ديمقراطية مزدهرة، وإن المواطنة المسؤولة تتطلب أربعة أنواع من الفضائل [٣٠]:-

١- الفضائل العامة: الشجاعة والولاء والالتزام القانوني .

٢- الفضائل الاجتماعية: الاستقلال والأفق المفتوح .

٣- الفضائل الاقتصادية: أخلاقيات العمل .

٤- الفضائل السياسية: القدرة على تمييز واحترام حقوق الاخرين والاستعداد على الانخراط في المجال العام والقدرة على تقييم الاداء . ولم تكتفِ النظرية المعيارية بالقول هنا بما ينبغي، بل قدمت الوسائل الممكنة التي من خلالها يمكن تحقيق ما ينبغي أن يكون وبهذا أجابت عن السؤال الآتي مثل: ما هي الغايات المناسبة للتربية المدنية ؟ وانطلاقاً من القول إذا كان هناك رأي بليغ من الناحية النظرية للتربية المدنية فلن يكون أفضل من الأسس الأخلاقية، التي ينبغي أن يتم تفعيلها لضمان تعليم الأطفال من أجل أن يصبحوا مواطنين صالحين، بل ينبغي كذلك التأكيد على أهمية الاحترام بعدة طرائق مختلفة للحياة التي تسمح للأفراد بالاختيار ضمن اطار المؤسسات الحرة [٣١] .

ب- من الاعتراف إلى المواطنة متعددة الثقافات

بما إن العراق قد اعترف بأنه يحتوي على عدة ثقافات، فقد اضحى هناك ضرورة للقول بأنه حين يتحاور أعضاء الثقافات فيما بينهم للتفاوض ويؤمنون بوجود الاختلاف فهذا يعني الاعتراف، وبالنتيجة هذا الاعتراف المجتمعي يؤدي إلى الاشتغال على طريقة لتنظيم المشاركة السياسية لضمان استمرارية التعدد الثقافي. وإن المواطنة تستلزم الاعتراف بحقوق الآخرين وتُلزم بالاعتراف والاحترام، ويعتمد تأمين الحقوق على المواطنة الفاعلة، التي تنطوي على عدة أسباب من أشكال الحماية الذاتية [٣٢]، مثل:

الشكل الأول/ يُمكن الوثوق بالحكومات لحماية الحقوق وتنفيذها عندما تكون مسؤولة، وهكذا فالأداة الرئيسة للمواطنة هي الحماية الذاتية والمشاركة في تخويل المسؤولين بصنع القرار .

الشكل الثاني/ إن مضمون الحقوق التي ينبغي حمايتها هو في حد ذاته عمل من خلال مشاركة المواطنين في تحديد المعنى العملي للحقوق القانونية. فالنظرة التقليدية هي أن مواطنة الدولة يجب أن تأخذ الأولوية بوصفها تمثيلاً للهوية السياسية، أما الأشكال الأخرى للمواطنة، سواءً أكانت من الناحية القانونية أو الثقافية فهي ثانوية [٣٣].

وباختصار، فإن المواطنة هي هوية للأعضاء تكتسب من خلال تبادل الأفكار في الحوارات العامة والمفاوضات حول كيفية ممارسة السلطة السياسية، وإن امتلاك صوت في أنشطة النقاش والتفاوض ينتج أواصر التضامن والشعور بالانتماء إلى التجمع السياسي، فتجمع الحكم الذاتي لأحدى الهويات مع الواجبات ينتج مواطناً من خلال المشاركة أو كما يُعرف بالشعوب الحرة في التجمعات متعددة الثقافات، وهذا لن يحصل لولا وجود الاعتراف[٣٤] . وهناك حاجة إلى فهم تام وممارسة أكثر عقلانية للمواطنة، لأن ما تحتاجه الدولة من المواطن لا يمكن تأمينه باعتماد القسر، بل من خلال التعاون وتحكم الفرد في نفسه عند ممارسته لحريته الخاصة[٣٥].

إن المشاركة في الحوارات والمفاوضات حول كيفية وممارسة السلطة وتشكيلها لهوية المواطنين وانتاج أواصر التضامن ومعنى الانتماء للمجتمع السياسي، والتأكيد على أن هوية المواطن ليست ناتجة من حيازة الحقوق والواجبات فحسب، إنما بالاتفاق على الأمور المشتركة والمبادئ الأساسية للعدالة والأصول الدستورية والقيم المشتركة والتفاهمات الوطنية والتعدد الثقافي، وأخيراً بتوافق الآراء على مجموعة من الاجراءات الشاملة[٣٦] .

الخاتمة/

يمكن القول رغم ما تحمله الذاكرة العراقية من مأساة الحروب، ولاسيما الحروب المعاصرة، إلا أنه يمكن استثمار الحرب على داعش بوصفها شكلاً من اشكال توحيد المكونات العراقية وتشكيل مواطن عراقي يعترف بالآخر ويؤمن بأن العراق دولة واحدة وفي الوقت نفسه دولة متعددة الثقافات، لأن الجميع قد اشترك بمحاربة داعش، والجميع قد عانى من داعش حتى من كان يشكل له بيئة حاضنة .

إن المواطنة انجاز جماعي، تتحقق من خلال التمرين، وهي هوية تكتسب من خلال تبادل الأفكار وشرطها الأساس أن يكون الانسان حراً في اختياره، ولاسيما لمن يمثله في السلطة، ولأنها انجاز جماعي فهي مرتبطة بالاعتراف .

إن حضور مفهوم المواطنة لا يعني حضور استعمالها كمفردة، إنما استعادة التفكير فيها كموضوع للفهم، وإن البحث في مفهوم المواطنة قد تطور، إذ لا يمكن اليوم مناقشته على وفق آراء الفلسفة القديمة، لتطور المشكلات، إذ سابقاً كانت المسألة تتعلق بالنسب أي أن الفرد يصبح مواطناً حسب رابطة الدم، وهذا الأمر مازال موجوداً في بعض الدول، إلا أن البحث في هذا الموضوع لم يتوقف عند هذا الحد، بل ارتبط بالسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون، فأصبح من الناحية القانونية أولاً وقبل كل شيء امتلاكه لجنسية البلد، وهذا الأمر سيترتب عليه: المشاركة السياسية في صنع القرار أو ما يعرف بالنظام السياسي الديمقراطي ومحاربة كل وسائل التمييز العنصري .

إن كانت الدولة تحتوي على جماعات ثقافية متنوعة تحترم ثقافاتها ولغاتها المختلفة، بل ويصل الأمر الى اقراره والاعتراف به دستورياً، فهل يحل هذا القرار المشكلة؟ قد يحل المشكلة في حالة اكماله بتشريع القوانين التي تؤمن هذا الاعتراف بالتعدد الثقافي، وهنا يأتي دور الباحثين من مجالات مختلفة، سواءً أكانت من مجالات دينية، قانونية، تربوية، اعلامية، واجتماعية، أو مجالات أخرى للبحث بما يؤمن تحقيق الاعتراف بالتعدد وفق المجالات المعرفية المذكورة آنفاً كل حسب تخصصه. فضلاً عن تجريم مثيري الفتن بين الجماعات الثقافية، سواءً أكانوا من الذين يحملون عنواناً دينياً أو سياسياً أو اعلامياً، أو أي شخص ينتمي للدولة المتعددة، فضلاً عن الاعتراف بأن الدولة هي متعددة الثقافات، ولا تخضع لأي هوية من هويات الجماعات الثقافية، بل هي جامعة لكل الهويات التي تحتويها .

ويفترض كذلك الاشتغال على أبرز التحديات المتمثلة بـ تشكيل المواطن، وهنا القول بالتشكيل يتماهى مع القول بأن المواطنة ممارسة وتدريب، وتعمل على تنمية الانتماء الى الهوية الرئيسة مع الحفاظ على الهوية الفرعية، وأن يتكون لدى المواطن شعور بالولاء للهوية الرئيسة، من خلال بناء مواطنة متعددة الثقافات تعمل على ايجاد الفضائل المدنية، وأن تتحرك الهويات الفرعية في اطار حركة وفاعلية الهوية الرئيسة من خلال برامج تدريبية يجري العمل بها وفق برمجة مركزية خاضعة لسلطة الهوية الرئيسة لتنمية الوعي بالهوية الفرعية على وفق منظور الهوية الرئيسة. وبناءً على التعدد الموجود من الهويات الفرعية، ولاسيما إن فهم الهوية المعاصر يتمثل بجعلها مظهراً وليس جوهراً أي بالإمكان تشكيلها على وفق أي متغير يحصل. وهناك تفاصيل متعلقة بالموضوع، مثل المناهج الدراسية، قنوات الاعلام الحكومية، العطل الرسمية، الرموز الوطنية، والتي يحددها مختصون من مجالات معرفية يمتازون بدقة التشخيص والرغبة في انجاح المشروع .

الهوامش /

Welnstock, Danlel M. (Editor), Citizenship in the ٢١st Century, Diversite Canadiene, Vol. ٦:٤, Automne ٢٠٠٨, p.٧.

٢Kymlicka, Will, Politics in the Vernacular Nationalism, Multiculturalism, and Citizenship, Oxford University Press, First Published, ٢٠٠١,p.٢٩٤. & Callan, Eamonn, Creating Citizens (Political Education and Liberal Democracy), Clarendon Press, Oxford, ١٩٩٧, p.٧. & Kymlicka, Will, and Wayne Norman, Return of the Citizen: A Survey of Recent Work on Citizenship Theory, Ethics, The University of Chicago Press, Vol. ١٠٤, No. ٢.,Jan., ١٩٩٤, p.٣٥٢.

٣Thomas, Kurian, George, James E. Alt, Simone Chambers &others the Encyclopedia Of Political Science, Congressional Quarterly Press, Washington,١-٥, ٢٠١١, p.٢٢٦.

٤Welnstock, Danlel M. (Editor), Citizenship in the ٢١st Century, p.١٠.

٥- هيتر، ديريك، تاريخ موجز للمواطنية، ترجمة اصف ناصر ومكرم خليل، دار الساقي ومركز البابطين للترجمة، ، لبنان- الكويت، ط أولى، ٢٠٠٧، ص.١٣

٦- المصدر نفسه، ص١٦.

٧- Kymlicka, Will & Wayne Norman, Citizenship in Diverse Societies, Oxford University Press, Oxford New York, Reprinted, ٢٠٠٣, p.٣٠.

٨Janoski, Thomas, And Brian Gran, Political Citizenship: Foundations of Rights, in Handbook Of Citizenship Studies, Edited by Engin F. Isin, And Bryan S. turner, Sage Publications, UK, First Published, ٢٠٠٢, p.١٣.

٩Robertson, David, The Routledge Dictionary of Politics, the Taylor & Francis e-Library, USA, Third Edition, ٢٠٠٤, p.٦٥.

١٠Miller, Toby ,Cultural Citizenship, in Handbook of Citizenship Studies, Edited by Engin F. Isin, And Bryan S. Turner, Sage Publications, UK, First Published, ٢٠٠٢, p.٢٣١.

١١ هيتر، ديريك، تاريخ موجز للمواطنية، ص١٤.

١٢Welnstock, Danlel M. (Editor), Citizenship in the ٢١st Century, p.٩.

١٣Kurian, George Thomas, James E. Alt, Simone Chambers &Others the encyclopedia Of Political Science, p.٢٢٧.

١٤Woodiwiss, Anthony, Economic Citizenship: Variations and the Threat of Globalisation, in Handbook of Citizenship Studies, Edited by Engin F. Isin, And Bryan S. turner, Sage Publications, UK, First Published, ٢٠٠٢, p.٥٣.

١٥Roche, Maurice Roche, Social Citizenship: Grounds of Social Change, in Handbook Of Citizenship Studies, Edited by Engin F. Isin, And Bryan S. Turner, Sage Publications, UK, First Published, ٢٠٠٢, p.٦٩.

١٦Miller, Toby ,Cultural Citizenship, p.٢٣١.

١٧- كيمليكا، ويل، مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة منير الكشو، مراجعة صالح مصباح، وراجع النص العربي الهادي بوحوش وآخرون، المركز الوطني للترجمة، تونس، ط أولى، ٢٠١٠ ، ص٣٥٥- ٣٥٦ .

١٨- جوزيف ياكوب، مابعد الاقليات بديل عن تكاثر الدول، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، بيروت- الدار البيضاء، ط اولى، ٢٠٠٤، ص.١٨٢

١٩- ستانسفيلد، جاريث، العراق – الشعب و التاريخ والسياسة - ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط أولى، ٢٠٠٩، ص.٦٢

٢٠- اريك دافيس، مذكرات دولة (السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث)، ترجمة حاتم عبد الهادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط اولى ، ٢٠٠٨، ص١٥ .

٢١- فوكوياما، فرنسيس، بناء الدولة (النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين)، ترجمة مجاب الإمام، العبيكان، السعودية، ٢٠٠٧، ص٨٦ .

٢٢ - فوكوياما، فرنسيس، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة فؤاد شاهين و آخرون، مراجعة مطاع صفدي ، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٩، ص٩٥ .

-٢٣Kymlicka, will, Citizenship, In Concise Routledge Encyclopedia of Philosophy, Taylor & Francis Routledge, First published ,٢٠٠٠, p.١٤٢.

-٢٤Kymlicka, Will, Multicultural States and Intercultural Citizens, In Theory and Research in Education, Sage publications, UK, ٢٠٠٣, p.١٤٧.

-٢٥Tully, James, Public Philosophy, New Key, Volume I: Democracy and Civic Freedom, Cambridge University Press, UK, First Published, ٢٠٠٨ , p.١٧٣.

-٢٦Miller, Toby, Cultural Citizenship, p.٢٣١.

-٢٧Kymlicka, Will, Multicultural Citizenship within Multination States, Ethnicities, ١١-٣, Sage Publication, ٢٠١١, p.٢٨١.

-٢٨Callan, Eamonn, Citizenship And Education,, p.٧١.

-٢٩Ibid , p.٧٣.

-٣٠Kymlicka ,Will & Wayne Norman, Citizenship in Diverse Societies,p.٧.

-٣١Callan, Eamonn, Creating Citizens, p.١٢.

-٣٢Williams, Melissa, Citizenship as Agency within Communities of Shared Fate, p.٤٧.

-٣٣Carens, Joseph H, Culture, Citizenship, and Community, p.١٦٩.

-٣٤Tully, James, Public Philosophy, pp.١٦٣-١٦٤.

٣٥- كيمليكا، ويل، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ص٣٥٧ .

-٣٦Tully, James, Public Philosophy, p.١٤٦.

مصادر البحث/

أ-المصادر باللغة العربية:

١-دافيس، اريك، مذكرات دولة (السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث)، ترجمة حاتم عبد الهادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط اولى ، ٢٠٠٨.

٢-ستانسفيلد، جاريث، العراق – الشعب و التاريخ والسياسة - ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط أولى، ٢٠٠٩، .

٣ - فوكوياما، فرنسيس، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة فؤاد شاهين و آخرون، مراجعة مطاع صفدي ، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٩ .

٤- فوكوياما، فرنسيس، بناء الدولة (النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين)، ترجمة مجاب الإمام، العبيكان، السعودية، ٢٠٠٧ .

٥-كيمليكا، ويل، مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة منير الكشو، مراجعة صالح مصباح، وراجع النص العربي الهادي بوحوش وآخرون، المركز الوطني للترجمة، تونس، ط أولى، ٢٠١٠ .

٦-كيمليكا، ويل، اوديسا التعددية الثقافية(سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع)، ج الأول، ترجمة امام عبد الفتاح امام، عالم المعرفة، الكويت، عدد ٣٧٧، ط أولى، يونيو ٢٠١١.

٧-هيتر، ديريك، تاريخ موجز للمواطنية، ترجمة اصف ناصر ومكرم خليل، دار الساقي ومركز البابطين للترجمة، ، لبنان- الكويت، ط أولى، ٢٠٠٧.

٨-ياكوب، جوزيف، مابعد الاقليات بديل عن تكاثر الدول، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، بيروت- الدار البيضاء، ط اولى، ٢٠٠٤.

ب-المصادر باللغة الانجليزية:-

٩-Callan, Eamonn, Creating Citizens (Political Education and Liberal Democracy), Clarendon Press, Oxford, ١٩٩٧.

١٠-Callan, Eamonn, Citizenship And Education, Annu. Rev. Polit. Sci. ٢٠٠٤.

١١-Carens, Joseph H. Culture, Citizenship, and Community (A Contextual Exploration of Justice as Evenhandedness), Oxford Univesity Press, First Published, ٢٠٠٠ .

١٢-Janoski, Thomas, And Brian Gran, Political Citizenship: Foundations of Rights, in Handbook Of Citizenship Studies, Edited by Engin F. Isin, And Bryan S. turner, Sage Publications, UK, First Published, ٢٠٠٢.

١٣-Kymlicka, Will, and Wayne Norman, Return of the Citizen: A Survey of Recent Work on Citizenship Theory, Ethics, The University of Chicago Press, Vol. ١٠٤, No. ٢.,Jan., ١٩٩٤.

١٤-Kymlicka, will, Citizenship, In Concise Routledge Encyclopedia of Philosophy, Taylor & Francis Routledge, First published ,٢٠٠٠.

١٥-Kymlicka, Will, Politics in the Vernacular Nationalism, Multiculturalism, and Citizenship, Oxford University Press, First Published, ٢٠٠١.

١٦-Kymlicka, Will, Multicultural States and Intercultural Citizens, In Theory and Research in Education, Sage publications, UK, ٢٠٠٣.

١٧-Kymlicka, Will & Wayne Norman, Citizenship in Diverse Societies, Oxford University Press, Oxford New York, Reprinted, ٢٠٠٣.

١٨-Kymlicka, Will, Multicultural Citizenship within Multination States, Ethnicities, ١١-٣, Sage Publication, ٢٠١١.

١٩-Miller, Toby ,Cultural Citizenship, in Handbook of Citizenship Studies, Edited by Engin F. Isin, And Bryan S. Turner, Sage Publications, UK, First Published, ٢٠٠٢.

٢٠-Robertson, David, The Routledge Dictionary of Politics, the Taylor & Francis e-Library, USA, Third Edition, ٢٠٠٤.

٢١-Thomas, Kurian, George, James E. Alt, Simone Chambers &others the Encyclopedia Of Political Science, Congressional Quarterly Press, Washington,١-٥, ٢٠١١.

٢٢-Tully, James, Public Philosophy, New Key, Volume I: Democracy and Civic Freedom, Cambridge University Press, UK, First Published, ٢٠٠٨ .

٢٣-Roche, Maurice Roche, Social Citizenship: Grounds of Social Change, in Handbook Of Citizenship Studies, Edited by Engin F. Isin, And Bryan S. Turner, Sage Publications, UK, First Published, ٢٠٠٢.

٢٤-Welnstock, Danlel M. (Editor), Citizenship in the ٢١st Century, Diversite Canadiene, Vol. ٦:٤, Automne ٢٠٠٨.

٢٥-Woodiwiss, Anthony, Economic Citizenship: Variations and the Threat of Globalisation, in Handbook of Citizenship Studies, Edited by Engin F. Isin, And Bryan S. turner, Sage Publications, UK, First Published, ٢٠٠٢.